نتيجة للندرة النسبية التي يتمتع بها الذهب والقبول العام له من جميع الأجناس والأعراق بالإضافة إلى خواصه الفيزيائية فقد أصبح الذهب أداة للدفع والتعامل، وأحد أدوات الاستثمار والادخار والتحوط من التضخم وآثار انخفاض القوة الشرائية للعملة. وعبر العصور كان الذهب ومازال أداة مهمة للدولة وقوتها ومدى ثرائها فهو عامل رئيسي في تقدير احتياجاتها وسياستها المالية والنقدية.

يعتبر الذهب أهم أنواع المعادن الثمينة التي اكتشفها الإنسان منذ القدم على وجه الكرة الأرضية والتي أودعه الله فيها. الذهب كان ومازال يعلب دورا أساسيا في تطور حياة الشعوب وتطور معاملاتها، ولإدراك أهمية الذهب وكيف بدأ التعامل به منذ قديم العصور. فلابد من معرفة أن الله عز وجل قد جبل الإنسان وغرس فيه حب الذهب حيث قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاء وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ{١٤}﴾(سورة آل عمران). وقد حبا الله الذهب بخصائص جعلت منه ذا أهمية وتفضيل لدى الناس منها سهولة السحب والطرق والصياغة بآلات بدائية وبسيطة، وعدم تأكسد الذهب أو إصابته بالصدأ. وارتفاع درجة ذوبانه وإنصهاره، وسهولة استخراجه من الأرض فهو يوجد في تربة لينة وليست صخور قوية، وسهولة الحمل، ونقله أقل كلفة مع ارتفاع ثمنه، وقبوله لدى جميع الأجناس والطبائع والأعراق.

تتعاظم قيمة الذهب في كل أزمة تصيب النظام الاقتصادي حيث يتجه الأفراد والمصارف والشركات وغيرها من المتعاملين إليه كملاذ آمن ، وآخرها أزمة الرهن العقاري في عام ٢٠٠٨م والتي جعلت العالم يشهد تطور واضح في التعاملات المالية ويهتم بالذهب اهتماما جعله يصل أسعاراً قياسية وتاريخية في فترة وجيزة كما يشهد تذبذبات سعرية حادة منذ ذلك الوقت. ومنذ ذلك الحين هناك من ينادي إلى عودة الذهب كغطاء وأساس للعملات وتسعيرها واستقرارها. ونتيجة لهذه التغيرات الهائلة التي حدثت في النظام الاقتصادي والمالي العالمي التي أدت إلى ظهور مؤشرات ومعطيات يمكن من خلالها التنبؤ والتوقع لما سيكون عليه الوضع في الفترات القادمة لأسعار الذهب والطلب عليه. هذه المؤشرات جعلت الجميع ينظر لها بكثير من التدقيق والتحميص والمراجعة ولذلك فإن كثير من المؤشرات أصبحت تؤثر على أسعار السلع والعملات بالنقص أو الزيادة، في ظل متابعة مستمرة وجمع المعلومات عن الأسواق والمؤشرات التي تؤثر في أسعار الذهب.

ونحن في هذا الدراسة نوضح طبيعة هذه العلاقة ونستوضح تأثيرها وكيفية عملها ثم نبين مدى معرفة تجار الذهب والمتعاملين بالمؤشرات العالمية التي يمكن من خلالها تقييم الذهب وطرق قراءتها وتحليلها وهل تؤثر على قراراتهم الاستثمارية وتجارتهم ، ومدى قدرتهم من الاستفادة منها في تحقيق عوائد على تجارتهم ورؤوس أموالهم.

أولاً: مشكلة الدراسة:

يعتبر الذهب سلعة استثمارية وادخارية، كما أنه واسع الاستخدام في أغراض عملية وصناعية. ناهيك عن أنه محور النشاط التجاري الذي يقوم على تلبية احتياجات الأفراد كحلي ومجوهرات في كافة أرجاء العالم.

ومشكلة الذهب العامة والتي يتشارك فيها مع جميع السلع والأدوات الاستثمارية هي كالتالي:

- تذبذب سعري مستمر صعودا وهبوطا حيث قفز سعر الذهب من ٨٠٠ $ للأونصة في نوفمبر ٢٠٠٩ إلى ١٨٨٠ $ للأونصة في سبتمبر ٢٠١١م محققا مكاسب مذهلة و العكس هبوطا حيث هبط من ١٧٨٠$ للأونصة في أوكتوبر ٢٠١٢م إلى ١٢٩٠ $ في يونيو ٢٠١٣م محققا خسائر كبيرة.
- أن تقييم الذهب بخلاف باقي السلع حيث يتأثر بعدد كبير من العوامل والمتغيرات محلية وإقليمية ودولية، ويتأثر بأداء اسواق الأوراق المالية وأسواق السلع والأسواق الفورية وأسواق المشتقات المالية مثل العقود الآجلة والخيارات وغيرها.
- يتطلب الذهب تسعير مستمر وتعديل في ضوء متابعة لجملة من المعلومات والمصادر بخلاف السلع الأخرى ، وفي ضوء مراعاة الثقافة الإستهلاكية المحلية والإقليمية والدولية لشعوب مختلفة (كالهند مثلا).
- على مستوى المؤسسات المالية والشركات المستثمره في الذهب فما زالت تواجه إدارة الاستثمار وإدارة المخاطر والتحوط مشكلة في إدارة بند الذهب والذي لم تعطيه حقه في إدارة فاعلة مستمرة توازن قرارتها مع قرارات بنود استثمارية اخرى مثل العملات والأوراق المالية.
- وضع اليمن الإقتصادي والإستثماري الذي يجعل من المستثمرين غير قادرين على إستنتاج ومواكبة تغيرات التسعير والقيام بإدارة فاعلة في التعامل مع الذهب لتحقيق الربح.

هذه بعض الملامح التي تظهر وتوضح وجود مشكلة تستدعي الدراسة والبحث.

وتكمن مشكلة الدراسة في تحديد مدى استخدام تجار الذهب بالجمهورية اليمنية للمؤشرات العالمية المتعلقة بتقييم الذهب، وما يمكن أن يعكسه ذلك التقييم على التصدي للمفاجآت المترتبة على التغيرات في أسعار الذهب، وبما يُمكن تجار الذهب والمتعاملين به من التنبؤ بالتغيرات المستقبلية لتلك الأسعار بهدف تحقيق الكفاءة والفاعلية في العملية الاستثمارية. فضلا عن ذلك قياس مدى معرفة أولئك التجار والمتعاملين بدلالة تلك المؤشرات وطرق الاستفادة منها.

وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في صورة تساؤل رئيسي يتمثل في الآتي :

ما مدى استخدام تجار الذهب بالجمهورية اليمنية لمؤشرات تقييم أسعار الذهب المعمول بها عالميا؟

ويمكن الإجابة على ذلك التساؤل من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية :

١ -كيف يتم تقييم ومتابعة تطورات أسعار الذهب المحلية والدولية من قبل التجار والمتعاملين؟
٢ -ما هي أهم المؤشرات والطرق التي تستند عليها عملية التقييم للذهب من قبل التجار والمتعاملين؟
٣ -ما مدى إدراك تجار الذهب والمتعاملين به في اليمن لوجود المؤشرات؟
٤ -ما مدى توفر الامكانيات المختلفة من أجل تطبيق فعلي لهذه المؤشرات والاستفادة منها؟
٥ -ما مدى التطبيق والالتزام الفعلي من قبل تجار الذهب اليمنيون بهذه المؤشرات في الممارسات العملية؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

على الجانب الاقتصادي للجمهورية اليمنية تكمن قوة الدولة بقوة صادرتها وتجارتها ، وتجارة الذهب تعتبر من أهم الانشطة التي تعمل على استقطاب رؤوس الأموال وإنعاش الأسواق المالية ، وهذا بدوره يؤدي إلى ازدهار النشاط الاقتصادي وتقويته.

كما أن ازدهار نشاط الذهب بالدولة يجعل منها مركزا حيويا للتعاملات المالية وللنشاط ذاته وبالتالي قوة في الاقتصاد. فضلا عن أن نضوج هذا النشاط يؤدي إلى معرفة التفاصيل التي تؤدي إلى نجاحه وتعمل على تقليل الخسائر الناتجة عن سوء التعامل فيه والذي بدوره يؤثر على القوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها في الدولة.

وفي الجانب التجاري يمكن من خلال هذا الدراسة معرفة أهم مرتكزات تجارة الذهب وبالتالي تغيير القرارات الاستثمارية لدى التجار وإعادة بناء طريقة اتخاذ القرارات وبالتالي زيادة الربحية لهذا النشاط. كما أن الدراسة تساعد التجار في اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة بناء على معرفتهم وفهمهم لهذه المؤشرات وآلية عملها. كما أن الدراسة ستقوم بتوضيح جوانب الفرص للتجار لاستخدامها وكذا عناصر التهديد للتحوط منها.

وتعد الجمهورية اليمنية من الدول النامية التي يكتنف الغموض الكثير من قطاعاتها التجارية والاقتصادية نتيجة لغياب مبدأ الشفافية وحق الحصول على المعلومة ومنها قطاع تجارة الذهب ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

١ -معرفة ما هي الأسواق والمتغيرات والعوامل المؤثرة وذات العلاقة التأثيرية على أسعار الذهب.
٢ -توضيح صيغة واتجاه العلاقة التأثيرية للعوامل المذكورة على أسعار الذهب بالارتفاع أو الانخفاض.
٣ -توضيح ما هي المعوقات والمؤهلات اللازمة من أجل إدارة سليمة لتجارة الذهب.
٤ -توضيح واقع سوق الذهب في الجمهورية اليمنية.
٥ -التحقق من مدى استخدام التجار اليمنيون لمؤشرات تقييم الذهب العالمية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة في التالي:

١ -يتوفر لدى تجار الذهب في الجمهورية اليمنية المستهدفون في عينة البحث مستوى كاف من التأهيل اللازم لمتابعة معلومات وأسواق الذهب العالمية .
٢ -يتوفر لدى تجار الذهب في الجمهورية اليمنية المستهدفون في عينة البحث درجة إدراك كافية بالمؤشرات الهامة المحلية والعالمية التي تؤثر على أسعار الذهب.
٣ -يتوفر لدى تجار الذهب في الجمهورية اليمنية المستهدفون في عينة البحث درجة إدراك كافية بالأسواق التي يتم عبرها المتاجرة بالذهب وتؤثر نتائج أدائها على سوق الذهب.

٤- يتوفر لدى تجار الذهب في الجمهورية اليمنية المستهدفون في عينة البحث درجة إدراك كافية بمصادر المعلومات اللازمة لمتابعة أسعار وتقييم الذهب على نحو مواكب للتوجه العالمي في التقييم.

٥- يواجه تجار الذهب في الجمهورية اليمنية معوقات تحول دون متابعة وتقييم فاعل لأسواق الذهب والمؤشرات المؤثرة عليه.

خامساً: منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث يتم الإطلاع على أدبيات الموضوع والتعريف بالمفاهيم الرئيسة المتعلقة به وعرض أهم محاوره وأبعاده ، كما أن الدراسة ستطلع على الإحصاءات والدراسات التي تناولت موضوع الدراسة وستعمل على تحليلها بما يعمل على تحقيق أهداف البحث.

كما تعتمد الدراسة على المنهج الإحصائي حيث تعمل الدراسة على جمع البيانات والمعلومات من مصادرها، وتحليلها والتعرف على العلاقات الإحصائية بين متغيرات الدراسة بما يحقق أهداف الدراسة ويجيب على تساؤلاته ويمكن من التحقق من فرضيات البحث.

سادساً: مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة مجتمع احصائي غير محدود وهو مجموعة التجار والمتعاملين بالذهب في الجمهورية اليمنية.

عينة الدراسة ستكون عينة عشوائية من التجار والمتعاملين بالذهب وأصحاب العلاقة في المنشآت الحكومية وكذلك البنوك التجارية والإسلامية بالجمهورية اليمنية في أمانة العاصمة.

سابعاً: أدوات الدراسة :

في هذه الدراسة سيتم استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات من عينة البحث.

كما سيتم استخدام بعض الأدوات الثانوية كالمصادر والمراجع والبيانات والتقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة الصناعة والتجارة.

ثامناً: التحليل الإحصائي:

استخدمت الدراسة العديد من الاساليب الإحصائية من أهمها برنامج SPSS والعديد من الطرق الإحصائية التي تساند عملية التحليل من أهمها :

١ -اختبار كرونباخ .
٢ -التكرارات والنسب المئوية.
٣ -المتوسط الحسابي الموزون.
٤ -تحليل التباين الأحادي – الثنائي –المعقد.

تاسعاً: حدود ومعوقات الدراسة:

تتحدد الدراسة بعدد من المحددات والموجهات الرئيسة التالية:

- المحددات الزمانية: ستكون الدراسة للبيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة محل الدراسة للفترة الممتدة من ٢٠٠٠م وحتى ٢٠١٢م .
- المحددات المكانية: الجمهورية اليمنية – أمانة العاصمة.
- المحددات الموضوعية: ومن أهمها :

- ستقتصر الدراسة على مؤشرات العوامل المؤثرة على أسعار الذهب.
- الدراسة تتحدد بالعوامل الرئيسية المؤثرة والتي يمكن قياسها.

- معوقات الدراسة: من أهم المعوقات :

أ –صعوبة الحصول على دراسات سابقة لبحث المؤثرات على الذهب ومحددات الطلب عليه.
ب صعوبة الحصول على مراجع عربية.
ت عدم توفر بيانات وإحصاءات دقيقة عن حجم التعامل والتداول للذهب في الجمهورية اليمنية.
ث صعوبة الحصول على البيانات من عينة البحث كون المجتمع مازال مجتمع تقليدي إلى حد ما، غير مدرك للأهمية التعليمية.

عاشراً: مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على نوعين من مصادر البيانات والمتمثلة في المصادر الأولية والمصادر الثانوية كما يلي:

١ -المصادر الأولية: وذلك من خلال البيانات التي يتم جمعها من العينة عن طريق الإستبيان.

٢ -المصادر الثانوية: وتتمثل في الكتب والمراجع العلمية والدراسات والمقالات المنشورة، وكذا التقارير وأوراق العمل المقدمة في موضوع البحث. كما تعتبر المواقع الإلكترونية من المصادر الثانوية الهامة التي تمد الدراسة بالكثير من المعلومات والبيانات.

الثاني عشر: هيكل الدراسة:

تكونت الدراسة على مقدمة عامة توضح إطار ومنهجية البحث، كما تكونت من فصلين على النحو التالي:

١ -**الفصل الأول: الذهب ماهيته وواقعه**

ينقسم الفصل الأول إلى مبحثين كما يلي :

أ -المبحث الأول : الذهب – المفهوم – الأهمية – الأسواق – والمعلومات:
وضح هذا المبحث الذهب وخواصه ، والأهمية الإقتصادية والمالية للذهب، وأنواع المتاجرة بالذهب. ووضح الأسواق العالمية لتجارة وتداول الذهب، وشرح السمات العامة لقطاع الذهب، وكذا مصادر المعلومات لتسعير الذهب، وأنواع تحليل سعر الذهب.

ب -المبحث الثاني :العوامل المؤثرة على أسعار الذهب وواقع التعامل به في الجمهورية اليمنية:
وضح العوامل المؤثرة على أسعار الذهب، ومفهوم المؤشرات وأنواعها. كما شرح مفهوم مؤشرات العوامل المؤثرة على الذهب. وقدم إحصاءات عن واقع التعامل بالذهب بالجمهورية اليمنية.

٢ -**الفصل الثاني: مدى استخدام تجار الذهب لمؤشرات الذهب العالمية –دراسة تطبيقية:**

حيث أحتوى الفصل الثاني على الجانب العملي مقسما إلى مبحثين:

أ -الإطار المنهجي:
وضح هذا المبحث مجتمع وعينة الدراسة وأداة الدراسة. كما وضح المتغيرات التي تقيس الفرضيات. كما بين الأساليب الإحصائية والطرق المستخدمة في التحليل.

ب -تحليل وعرض النتائج واختبار الفرضيات:

بين المبحث اختبار وصدق أداة الدراسة، والخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة. كما أحتوى على اختبار الفروقات وفقا لمتغير جهة العمل والمؤهل العلمي، وإظهار نتائج التحليل الإحصائي لتقديم الاستنتاجات.